الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود
E/ESCWA/C.1/17/4/Rev.1
١٣ أيار/مايو ١٩٩٣
ARABIC
الأصل : بالانكليزية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
FEB 4 1993
LIBRARY AND DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اللجنة الفنية
الدورة الثامنة
١١-١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣
عمّان

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٢

موجز

مذكرة من الأمين التنفيذي

93-0577

المحتويـــات

الصفحـة

خلاصة ..... د

أولا- لمحة عامـــة ١

ثانيا- مجمل الأداء الاقتصادي ٤

ثالثا- التطورات القطاعيـة ٧

رابعا- التطورات الاجتماعية ١٤

خلاصـــــة

تحسّن مجمل الأداء الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تحسنا ملموساً في عام ١٩٩٢، على الرغم من عدد من التطورات والمظاهر السلبية. وكان الاستثناء البارز هـــو العراق الذي ظل يعاني من الآثار الضارة للحظر المفروض عليه من قِبَل الأمم المتحدة. وقد انعكس هـــذا التحسن في ارتفاع مستوى الانتاج الاجمالي ومستوى دخل الفرد، وفي الحد من الاختلالات الاقتصاديـــة الداخلية والخارجية، وكذلك في تناقص الضغوط التضخمية.

ويبدو أن المنطقة قد تخطت، بوجه عام، آثار أزمة الخليج. فالتقديرات تشير الى أن الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة مجتمعة قد ازداد بنسبة ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٩٢ بعد أن كان قد سجّل انخفاضـــا في العامين السابقين. وقد تحسّن الأداء في كافة الدول الأعضاء، باستثناء العراق والجمهورية اليمنية.

وقد أسهمت تطورات عدة في تحسّن الأداء هذا. فالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ برامج الاصـلاح الاقتصادي مكّن بعض دول العجز التقليدية (مصر، والأردن) من تقليل اختلالاتها الداخلية والخارجية بقـدر كبير؛ وساهم في تحسين مجمل الأداء الاقتصادي فيها وآفاقه؛ وحسّن الوضع الائتماني الدولي لها، الأمـــر الذي أثّر تاثيرا ايجابيا على مديونيتها الخارجية؛ كما ساعد على تقليل الضغوط التضخمية.

وفي الوقت الذي تُعتبر فيه سياسات التحوّل الى القطاع الخاص والانفتاح ورفع القيود سمـــات أساسية في برامج الاصلاح الاقتصادي التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما في مصـــر والأردن، فإن هذا الاتجاه قد اكتسب قوة دافعة كذلك في بلدان أخرى من المنطقة، كالجمهورية العربيـــة السورية والجمهورية اليمنية. ويجري ذلك في إطار تحرير التجارة والأسعار وتوفير حوافز أكبـــر للمستثمرين (القانون رقم ١٠ الصادر في ٤ أيار/مايو ١٩٩١ في الجمهورية العربية السورية، والقانون رقـــم ٢٢ لعام ١٩٩١ في الجمهورية اليمنية على سبيل المثال). وفي الوقت نفسه، يتزايد الاهتمام بزيادة كفـــاءة المؤسسات العامة وادارة الاقتصاد.

وقد أظهرت بعض الدول مرونة كبيرة في مواجهة عواقب أزمة الخليج. وفي هذا الصدد، بـــرز الأردن بمعالجته لمشكلة العائدين، من حيث الافادة من خبراتهم ومدخراتهم، وبايجاد أسواق ومصـــادر معونة بديلة لما فُقِد في الخليج. ولهذا دلالات بالغة الأهمية، بالنظر الى كون الاقتصاد الأردني عرضـــة للمؤثرات والصدمات الخارجية. ومن الجدير بالذكر كذلك ما حققته الكويت من تقدم كبير في مجـــال التعمير، لاسيما في إصلاح مرافق انتاج وتصدير النفط.

وعلى الرغم من عدم تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن، فقد استمر الالتزام بمفاوضات السلام فـــي الشرق الأوسط، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل النمو والتنمية فـــي المنطقة في حال نجاح المفاوضات.

ومن بين التطورات والمظاهر الايجابية الأخرى التي شهدتها المنطقة: (أ) تحسّن آفاق الاقتصاد اللبناني، كما يتبين من: الاتجاه الايجابي المتزايد من جانب مؤسسات الإقراض الدولية والاقليمية وجهات تقديم المعونة، فضلا عن التحسّن في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي، من ٢٧٥٠ ليرة لبنانية للدولار الى ١٧٤٠ ليرة لبنانية للدولار، وذلك خلال الأشهر الأربعة السابقة لشهر شباط/فبراير ١٩٩٣، وما صاحب ذلك من ارتفاع في الاحتياطيات الدولية وتناقص في الضغوط التضخمية؛ (ب) انتعاش القطاعات غير النفطية في دول الخليج (القطاع المصرفي وقطاع التصنيع وقطاع التجارة) وتدفّق رؤوس الأموال، بما فيها رؤوس الأموال التي غادرت خلال أزمة الخليج؛ (ج) وفرة المحصول الزراعي بفضل الأمطار والثلوج الغزيرة الذي أفاد منها الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، كما أفادت الجمهورية العربية السورية من التوسع في انتاج وتصدير النفط الخام؛ (د) العائدات القياسية في مصر، المتأتية من السياحة ورسوم قناة السويس في مصر، والانتعاش الجزئي للسياحة في الاردن.

ولكن كانت هناك تطورات وسمات أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس.

ذلك أن جهود التعاون الاقليمي قد انتكست بفعل أزمة وحرب الخليج. واستمر هذا الوضع بما له من آثار ضارة على التبادل التجاري والمعونة وتدفّق العمالة على الصعيد الاقليمي، لاسيما بالنسبة للدول الاعضاء ذات الموارد المحدودة. كما أن كثرة المنازعات على الحدود قد ساهمت في توتر العلاقات، حتى بين دول المجموعة الاقتصادية الواحدة و/أو الدول التي تجمع بينها روابط اقتصادية وثقافية وثيقة. وهذا أمر مؤسف، لأن اضعاف ترتيبات ومؤسسات التكامل في المنطقة يأتي في الوقت الذي تعمل فيه مناطق أخرى على توثيق الروابط الاقتصادية وتشكيل تكتلات اقتصادية أكبر.

ولا تزال الضغوط الديمغرافية تفرض عبئاً ثقيلاً على الموارد المحدودة لعدد من دول المنطقة، مما يزيد من صعوبة ايجاد فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة، فضلاً عن صعوبة تجميع مدخرات كافية. وقد تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة لفقدان فرص العمل في دول الخليج وبفعل سياسات التوظيف التي تحابي، بشكل عام، العمالة الوافدة من خارج المنطقة، على حساب مواطني بعض الدول الأعضاء، وهو ما ظهر في أعقاب أزمة الخليج.

من جهة أخرى، فإن الأولوية المعطاة للأمن والدفاع، والتي أكدتها أزمة الخليج، واصلت تحويل الموارد الشحيحة عن التنمية. وقد أدى هذا الوضع الى زيادة العجز في ميزانيات بعض الدول التي كانت تتمتع بفائض، مما دفع بعدد منها الى الاقتراض الخارجي، وتصفية موجودات تمتلكها بالخارج، واتباع سياسات معونة أكثر تحفّظاً.

ولايزال تفاوت الدخل بين دول المنطقة وداخل هذه الدول يمثّل مشكلة ملحّة يمكن أن تتحول الى عامل زعزعة خطير يقوّض عملية التنمية.

ولايزال استمرار فرض اجراءات الحظر الاقتصادي على العراق من قِبَل الأمم المتحدة يشكّل قيـــودا قاسية تحدّ من قدرة ذلك البلد على تعمير ما دمرته الحرب واستئناف عملية التنمية والنمو.

كذلك، فإن الجهود المكثّفة التي تبذلها السلطات الاسرائيلية لقمع الانتفاضة قد زادت من تدهـور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي عدد من دول المنطقة، منها العراق ولبنان والجمهورية اليمنية، استمر الارتفاع الحاد فـــي معدلات التضخم والضغوط على العملة المحلية. ففي لبنان، وبالرغم من تحسن سعر صرف الليرة فإن معـدل التضخم في عام ١٩٩٢ ارتفع، كما تشير التقديرات، الى ١٢٠ في المائة، وذلك لعدم هبوط الأسعار بنفـــس النسبة.

كذلك، فإن الآثار المدمرة التي ترتبت على أزمة وحرب الخليج، فضلا عن عجز القوى الفاعلـــة الرئيسة عن التوصل الى اتفاق فيما بينها، قد عرقلت دمج المؤسسات وتوحيد السياسات تنفيذا لاتفـــاق الوحدة المبرم في أيار/مايو ١٩٩٠ والذي وحّد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربيـــة اليمنية في الجمهورية اليمنية.

من جهة أخرى، فإن عمليات الهجوم التي يتعرض لها السيّاح الأجانب في مصر سوف تشكّل، إذا مـــا استمرت، تهديدا للسياحة المصرية، وتهديداً بالتالي لمصدر هام من مصادر العملة الأجنبية.

أولا- لمحة عامة

شهد مجمل الأداء الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تحسنا ملموسا في عام ١٩٩٢، على الرغم من عدد من التطورات والمظاهر السلبية. وكان الاستثناء البارز هو العراق الذي ظل يعاني من الآثار الضارة للحظر المفروض عليه من قِبَل الأمم المتحدة. وقد انعكس هذا التحسن في ارتفاع مستوى الانتاج الاجمالي ومستوى دخل الفرد، وفي الحد من الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وكذلك في تناقص الضغوط التضخمية.

وقد أسهمت تطورات عدة في تحسّن هذا الأداء. فالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي مكّن بعض دول العجز التقليدية (مصر، والأردن) من تقليل اختلالاتها الداخلية والخارجية بقدر كبير؛ وساهم في تحسين مجمل الأداء الاقتصادي فيها وآفاقه؛ كما حسّن الوضع الائتماني الدولي لها، الأمر الذي أثّر تأثيرا ايجابيا على وضع مديونيتها الخارجية؛ كذلك ساعد على تقليل الضغوط التضخمية. وتشير التقديرات الى ان الناتج المحلي الاجمالي للأردن، الذي لم يزدد إلاّ بقدر طفيف في عام ١٩٩١، قد ارتفع بنسبة ٨ في المائة فعليا بالاسعار الثابتة في عام ١٩٩٢، بينما انخفض معدل التضخم من ٨ر٢ في المائة إلى حوالي ٤ في المائة. وفي الوقت نفسه، انخفض العجز في الميزانية الحكومية الى ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (٢٨ في المائة في عام ١٩٨٨)، كما انخفضت نسبة الدين الخارجي الى الناتج القومي الاجمالي من ٢٢٠ في المائة الى ١٥٠ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، تتوقع تقديرات الموازنة لعام ١٩٩٣، ولأول مرة، أن تكون العائدات المحلية كافية لتغطية النفقات الاستهلاكية الحكومية وكذلك تغطية جانب كبير (يتجاوز ٤٠ في المائة) من نفقاتها الاستثمارية.

وكذلك، شهدت مصر تحسّناً ملموساً في وضع الميزان الداخلي والخارجي، حيث بلغ العجز في ميزانية الدولة ١ر٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للسنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ (٧ر٢٤ في المائة للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٧). كذلك، بلغ احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية ٥ر١٠ بلايين دولار في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٢ (٣ر٦ بلايين دولار في نهاية آذار/مارس ١٩٩١). ومن جهة أخرى، انخفض معدل التضخم إلى ما دون ١٠ في المائة في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٢، مقابل ما يزيد على ٢٠ في المائة في عام ١٩٩١. وعلاوة على ذلك، انخفض الدين الخارجي انخفاضاً هائلاً.

وفي الوقت الذي تُعتبر فيه سياسات التحوّل الى القطاع الخاص والانفتاح ورفع القيود سمات أساسية في برامج الاصلاح الاقتصادي التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما في مصر والأردن، فقد اكتسب هذا الاتجاه قوة دافعة كذلك في بلدان أخرى من المنطقة، كالجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. ويجري ذلك في إطار تحرير التجارة والأسعار وتوفير حوافز أكبر للمستثمرين (القانون رقم ١٠ الصادر في ٤ أيار/مايو ١٩٩١ في الجمهورية العربية السورية، والقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ في الجمهورية اليمنية على سبيل المثال). وفي الوقت نفسه، يتزايد الاهتمام بزيادة كفاءة المؤسسات العامة وإدارة الاقتصاد.

وقد أظهرت بعض الدول قدرة كبيرة في مواجهة عواقب أزمة الخليج. وفي هذا الصدد، برز الأردن بمعالجته لمشكلة العائدين، من حيث الافادة من خبراتهم ومدخراتهم، وبايجاد أسواق ومصادر معونة بديلة لما فُقِد في الخليج. ولهذا دلالات بالغة الأهمية، بالنظر الى قابلية الاقتصاد الأردني للتأثر بالمؤثرات والصدمات الخارجية. ومن الجدير بالذكر كذلك ما حققه الكويت من تقدم كبير في مجال التعمير، لاسيما في إصلاح مرافق انتاج وتصدير النفط.

وعلى الرغم من عدم تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن، فقد استمر الالتزام بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل النمو والتنمية في المنطقة في حال نجاح المفاوضات.

ومن بين التطورات والمظاهر الايجابية الأخرى التي شهدتها المنطقة: (أ) تحسّن آفاق الاقتصاد اللبناني، كما يتبين من: الاتجاه الايجابي المتزايد من جانب مؤسسات الإقراض الدولية والاقليمية وجهات تقديم المعونة، فضلا عن التحسّن في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي، من ٢٧٥٠ ليرة لبنانية للدولار الى ١٧٤٠ ليرة لبنانية للدولار، وذلك خلال الأشهر الأربعة السابقة لشهر شباط/فبراير ١٩٩٣، وما صاحب ذلك من ارتفاع في الاحتياطيات الدولية وتناقص في الضغوط التضخمية؛ (ب) انتعاش القطاعات غير النفطية في دول الخليج (القطاع المصرفي وقطاع التصنيع وقطاع التجارة) وتدفّق رؤوس الأموال، بما فيها رؤوس الأموال التي غادرت خلال أزمة الخليج؛ (ج) وفرة المحصول الزراعي بفضل الامطار والثلوج الغزيرة الذي أفاد منها الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، كما استفادت الجمهورية العربية السورية من التوسع في انتاج وتصدير النفط الخام؛ (د) العائدات في مصر، المتأتية من السياحة ورسوم قناة السويس، والانتعاش الجزئي للسياحة في الأردن.

ولكن كانت هناك تطورات وسمات أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس.

ذلك أن جهود التعاون الاقليمي قد انتكست بفعل أزمة وحرب الخليج. واستمر هذا الوضع بما له من آثار ضارة على التبادل التجاري والمعونة وتدفّق العمالة على الصعيد الاقليمي، لاسيما بالنسبة للدول الأعضاء ذات الموارد المحدودة. كما أن كثرة المنازعات على الحدود قد ساهمت في توتر العلاقات، حتى بين دول المجموعة الاقتصادية الواحدة و/أو الدول التي تجمع بينها روابط اقتصادية وثقافية وثيقة. وهذا أمر مؤسف، لأن إضعاف ترتيبات ومؤسسات التكامل في المنطقة يأتي في الوقت الذي تعمل فيه مناطق أخرى على توثيق الروابط الاقتصادية وتشكيل تكتلات اقتصادية أكبر.

ولا تزال الضغوط الديمغرافية تفرض عبئاً ثقيلاً على الموارد المحدودة لعدد من دول المنطقة، مما يزيد من صعوبة ايجاد فرص عمل وتوفير الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة، فضلاً عن صعوبة توليد مدخرات كافية. وقد تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة لفقدان فرص العمل في دول الخليج وبفعل سياسات التوظيف التي تفضل، بشكل عام، العمالة الوافدة من خارج المنطقة، على حساب مواطني بعض الدول الأعضاء، وهي السياسة التي برزت في أعقاب أزمة الخليج.

من جهة أخرى، فإن الأولوية المعطاة للأمن والدفاع، والتي أكدتها أزمة الخليج، تواصل تحويل الموارد الشحيحة عن التنمية. وأدى هذا الوضع الى زيادة العجز في ميزانيات بعض الدول التي كانت تتمتع بفوائض، مما دفع بعدد منها الى الاقتراض من جهات أجنبية، وتصفية موجودات لها بالخارج، واتباع سياسات تقييدية بالنسبة لتقديم المساعدات.

وما زال تفاوت الدخول بين دول المنطقة وداخل هذه الدول يمثّل مشكلة ملحّة يمكن أن تتحول الى عامل زعزعة خطير يقوّض عملية التنمية.

ويشكل استمرار فرض اجراءات الحظر الاقتصادي على العراق من قِبَل الأمم المتحدة قيودا قاسية تحدّ من قدرة ذلك البلد على تعمير ما دمرته الحرب واستئناف عملية التنمية والنمو.

كذلك، فإن الجهود المكثّفة التي تبذلها السلطات الاسرائيلية لقمع الانتفاضة قد زادت من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي عدد من دول المنطقة، منها العراق ولبنان والجمهورية اليمنية، استمر الارتفاع الحاد في معدلات التضخم والضغوط على العملة المحلية. ففي لبنان، وبالرغم من تحسن سعر صرف الليرة، فان معدل التضخم في عام ١٩٩٢ ارتفع، كما تشير التقديرات، الى ١٢٠ في المائة، وذلك لعدم هبوط الاسعار بنفس النسبة.

كذلك، فإن الآثار الاقتصادية الخطيرة لأزمة وحرب الخليج، وعجز القوى الفاعلة الرئيسة عن التوصل الى اتفاق فيما بينها، عوامل عرقلت دمج المؤسسات وتوحيد السياسات تنفيذاً لاتفاق الوحدة المبرم في أيار/مايو ١٩٩٠ والذي وحّد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في الجمهورية اليمنية.

من جهة أخرى، فإن عمليات الهجوم التي يتعرض لها السيّاح الأجانب في مصر سوف تشكّل، إذا ما استمرت، تهديدا للسياحة المصرية، وبالتالي لدخل البلد من العملة الأجنبية ولمسار التنمية فيها.

وعلى الصعيد الدولي، كانت التطورات سلبية في معظمها. ذلك أن الانتاج العالمي، الذي انخفض بنسبة ٦ر٠ في المائة خلال عام ١٩٩١ في أول انكماش عالمي في فترة ما بعد الحرب، لم يرتفع في عام ١٩٩٢ إلا بنسبة ٤ر٠ في المائة، أي بما يقرب من ربع الرقم الذي كان متوقعا قبل ذلك بعام (٥ر١ في المائة).

ويرجع الركود شبه التام في الانتاج العالمي خلال عام ١٩٩٢، بدرجة كبيرة الى تطورين رئيسين، أولهما النمو المحدود لدول اقتصاد السوق المتقدمة، والذي لم يتجاوز ٥ر١ في المائة. أما التطور الثاني فهو استمرار انكماش الانتاج بشكل حاد في عدد كبير من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا، حيث سجّل الانتاج هبوطا بلغ في متوسطه ٤ر١٨ في المائة. وتحسّن أداء البلدان النامية، مقارنة بالبلاد المتقدمة حيث بلغ متوسط معدل النمو ٥ر٤ في المائة، ولكن مع تباين كبير من بلد لآخر.

أما التحسّن المتوقع في الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٩٣ (٢ في المائة) فيجسّد أساسا: تحسّن الأوضاع في دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا، حيث قدر ان لا يتجاوز الانخفاض ٥ر٣ في المائة؛ ومعدل نمو يبلغ ٥ في المائة في البلدان النامية (يتركز في آسيا)، وهو أعلى معدل منذ السبعينات؛ ومعدل نمو بطيء، وإن كان أفضل، في البلدان الصناعية (٢ في المائة).

ونتيجة لسوء أداء الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٢، انخفض انتاج الفرد، ولا يُنتظر حدوث أي زيادة في عام ١٩٩٣.

وفي عام ١٩٩٢، ازداد حجم التجارة السلعية العالمية بحوالي ٥ر٤ في المائة، مقابل ٩ر٣ في المائة في عام ١٩٩١ (أقل نمو منذ عام ١٩٨٣). وكان هذا هو العام التاسع على التوالي الذي تنمو فيه التجارة العالمية بمعدل أسرع من معدل نمو الانتاج العالمي.

ويُنتظر أن يزداد نمو التجارة العالمية في عام ١٩٩٣ بفضل ازدياد النشاط الاقتصادي في بلدان اقتصاد السوق المتقدمة وتباطؤ انكماش الانتاج في الدول التي تمر في مرحلة تحول اقتصادي.

ونتيجة لسوء الأداء الاقتصادي، ارتفع معدل البطالة في كافة البلدان الصناعية الرئيسة من متوسط بلغ ٦ر٥ في المائة عام ١٩٩٠ الى ٦ر٣ في المائة في عام ١٩٩١، ثم الى ٦ر٨ في المائة في عام ١٩٩٢. وتشير التنبؤات الى أن معدل البطالة سيظل على هذا المستوى في عام ١٩٩٣.

وفي الجانب الايجابي، ساعد تباطؤ النمو في بلدان اقتصاد السوق المتقدمة على تعزيز الاتجاه نحو انخفاض معدلات التضخم خلال عام ١٩٩٢، حيث تناقصت الى مستويات لم تتحقق منذ الستينات. ذلك أن متوسط معدل التضخم بالنسبة لجميع بلدان اقتصاد السوق المتقدمة قد انخفض من ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٤ر٣ في المائة في عام ١٩٩٢، ومن المنتظر أن يظل على هذا المستوى في عام ١٩٩٣. كما أنه ازدادت السيطرة على التضخم في أمريكا اللاتينية بفضل سياسات تثبيت الأسعار وبرامج التكيّف الهيكلي الجاري تنفيذها في بلدان عدة.

وتتبع أمريكا الشمالية واليابان سياسة نقدية ميسّرة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة الى ٣ر٣ في المائة في عام ١٩٩٢ (الربع الثالث)، أي بواقع ثلث المستوى الذي حققته في منتصف عام ١٩٨٩. أما في اليابان، فكان الانخفاض من ٥ر٧ في المائة الى ٢ر٤ في المائة. غير أن أسعار الفائدة في أوروبا ظلت مرتفعة، على الرغم من النمو الضعيف بسبب السياسة النقدية المتشددة التي ينتهجها البنك الاتحادي الألماني (بوندز بنك).

ثانيا- مجمل الأداء الاقتصادي

يبدو أن المنطقة قد تخطت، بوجه عام، آثار أزمة وحرب الخليج. فالتقديرات تشير الى أن الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة مجتمعة قد زاد بنسبة ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٢ بعد أن كان قد سجل

انخفاضا في العامين السابقين (أنظر الجدول الوارد في نهاية الخلاصة). وقد حققت الدول الأعضاء معدلات نمو موجبة في عام ١٩٩٢ (باستثناء العراق والجمهورية اليمنية).

وتشير التقديرات الى أن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كمجموعة، حققت معدل نمو بلغ ٢ر٥ في المائة في عام ١٩٩٢، مقابل انخفاض بلغت نسبته ٨ر٠ في المائة في عام ١٩٩١. أما أسرع معدلات النمو (٣٠ في المائة) فقد سجلته الكويت التي كان انتاجها قد انخفض بما يزيد عن الخُمسَيْن في عام ١٩٩١. ويرجع هذا التعافي القوي للاقتصاد الكويتي الى الزيادة الحادة في الانتاج النفطي الذي قارب، بحلول نهاية عام ١٩٩٢، المستوى الذي كان عليه قبل أزمة الخليج. كما أنه يرجع الى ازدهار حركة إعادة بناء ما دُمِّر في الكويت من بنية تحتية ومنشآت نفطية وخدمات أساسية. وأما ازدياد الثقة في مجال الأعمال، وتزايد استثمارات القطاعين العام والخاص في عدد من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ساعدا على تحسن مجمل الأداء الاقتصادي، رغم الانخفاض الذي شهده عدد من الدول الأعضاء في عائدات النفط، والذي عوض جانبا منه ما شهده نمو الانشطة في القطاعات غير النفطية من معدلات نمو مؤاتية.

فالتقديرات تشير الى أن معدل نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية بلغ ٦ في المائة في عام ١٩٩١ و ٤ في المائة في عام ١٩٩٢، وذلك بسبب تزايد انتاج النفط والصادرات النفطية بصورة أساسية. فعلى الرغم من ركود أسعار النفط، تمكنت المملكة العربية السعودية من زيادة عائداتها النفطية بنسبة ٧ر١٠ في المائة عن طريق رفع مستوى انتاجها.

وحافظت عُمان على أدائها الجيد من قبل الأزمة، حيث تشير التقديرات الى أن ناتجها المحلي الاجمالي قد زاد من ٥ر٧ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٩ في المائة في عام ١٩٩٢. وكسائر بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان نمو القطاعات غير النفطية هو العامل الرئيس وراء حُسْن أداء الاقتصاد العماني.

وواصلت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكثيف جهودها لتنويع الاقتصاد والتحوّل الى القطاع الخاص. وتضمنت تلك الجهود التحويل الجزئي أو الكامل للشركات المملوكة للقطاع العام الى ملكية القطاع الخاص، بما في ذلك بعض الشركات العاملة في مجال صناعة تكرير وتسويق النفط. وعلى الرغم مما قُدِّم للقطاع الخاص من حوافز مجزية، فإن النتائج كانت دون المتوقع. ومع ذلك، يُنتظر أن يتسع نطاق التحوّل الى القطاع الخاص في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات القادمة في جميع قطاعات الاقتصاد. ذلك أن القيود المالية التي نجمت عن أزمة وحرب الخليج قد أثرت تأثيرا سلبيا قوياً على النفقات العامة. ومن المرجّح أن يستمر هذا التأثير لفترة من الوقت، مما ينطوي على تزايد فرص مشاركة القطاع الخاص.

ومن بين دول الاقتصاد الأكثر تنوعا في المنطقة، تشير التقديرات الى أن الأردن قد حقق أعلى معدل للنمو في عام ١٩٩٢ (٨ في المائة)، مقابل ١ر١ في المائة في عام ١٩٩١. والعامل الرئيس وراء هذا التحسن الملحوظ هو ازدهار قطاع التشييد نتيجة للزيادة الحادة في الطلب والاستثمار. وجاء معظم التمويل من مدخرات العائدين. ففي عام ١٩٩٢، صدرت ترخيصات لبناء ٦ ملايين متر مربع، وازداد عدد

الوحدات السكنية فبلغ ٢٠ ٠٠٠ وحدة، أي بنسبة ١٦ في المائة، مقارنة بأرقام عام ١٩٩١. ومما ساهم أيضا في تحسن أداء الأردن تزايد الاستثمار في قطاع الصناعة، فضلا عن جودة الموسم الزراعي.

وتشير التقديرات الى أن معدل نمو الاقتصاد المصري في عام ١٩٩٢ بلغ ٣ر٥ في المائة. والعوامل التي ساعدت على التحسن العام للبيئة الاقتصادية في ذلك البلد تتمثل في ارتفاع عائدات النفط، وحصيلة السياحة ورسوم قناة السويس، وتحسن وضع ميزان المدفوعات، وتزايد استثمارات القطاع الخاص.

وفي الجمهورية العربية السورية، تشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٢، نتيجة لتزايد استثمارات القطاعين العام والخاص، وارتفاع انتاج النفط، وجودة الموسم الزراعي.

وعلى الرغم من حُسْن الأداء الاقتصادي لدول الاقتصاد الأكثر تنوعا في عام ١٩٩٢، والنجاح النسبي الذي تحقق في تنفيذ برامج وسياسات التكيّف -لاسيما في مصر والأردن، وبدرجة أقل في الجمهورية العربية السورية- ظلت الاختلالات الهيكلية الأساسية قائمة. فمصر والأردن، بوجه خاص، مازالا يواجهان معدلات بطالة في خانة العشرات، فضلا عن الاعتماد الشديد على التمويل الخارجي.

أما الجمهورية اليمنية -وهي البلد العضو الأقل نموا في المنطقة- فما زالت تعاني آثار أزمة وحرب الخليج، رغم جهودها لمواجهة تدفق أعداد هائلة من اللاجئين والعائدين. وقد تدنّى مستوى النشاط الاقتصادي في ذلك البلد بسبب الانخفاض الحاد في التحويلات المالية وتدفقات المعونة، وانحسار عائدات النفط، والاضرابات التي قام بها موظفو الحكومة والنقابات المهنية. وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي للعام الثالث على التوالي، رغم أن نسبة الانخفاض البالغة ٢ في المائة في عام ١٩٩٢ كانت أقل منها في العامين السابقين.

وظلت الضغوط التضخمية تمثّل مشكلة خطيرة بالنسبة لعدد من الدول، لاسيما العراق ولبنان والجمهورية اليمنية. وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بقيت معدلات التضخم معتدلة وقابلة للاحتواء، رغم أن معدل التضخم في الكويت كان أعلى من المتوسط، وذلك أساسا بسبب تزايد الانفاق على جهود التعمير، وبسبب ضخامة العجز في الميزانية. واستمرت معاناة العراق من ارتفاع معدلات التضخم، الذي تفاقم بفعل شدة القيود المفروضة على الامداد بالسلع وتضخم الكتلة النقدية. كما استمر لبنان يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، الذي تزايدت حدته نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية خلال معظم عام ١٩٩٢. إذ بلغ معدل التضخم ٢٠٠ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٢، ثم انحسر نوعا ما خلال الجزء الأخير من ذلك العام. وفي الجمهورية اليمنية، استمر ارتفاع معدل التضخم، الذي تفاقم بفعل زيادة الطلب الاجمالي، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وضخامة العجز في الميزانية. وعلى الرغم من عدم توفر أرقام رسمية، فإن المؤشرات تدل على أن معدل التضخم تجاوز ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٢، مقابل ٤٠ في المائة في عام ١٩٩١. إلا أن معدلات التضخم في عام ١٩٩٢ انخفضت بشدة في بعض بلدان الاسكوا، خاصة في مصر والأردن.

وفي عام ١٩٩٢، اكتسب التحوّل الى القطاع الخاص زخما اضافيا. ففي الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، كانت قد صدرت قبل ذلك قوانين لا لتشجيع الاستثمار فحسب بل كذلك لتشجيع مشاركة القطاع الخاص. ففي مصر والأردن، يجري التحوّل الى القطاع الخاص داخل إطار برامج التكيّف الهيكلي في المجالين الاقتصادي والمالي. ومع ذلك، فإن جهود التحوّل الى القطاع الخاص مازالت تواجه العديد من القضايا المثيرة للقلق، مثل الكيفية التي سيتم بها بيع المؤسسات العامة في غيبة أسواق مالية متطورة، وتأثير التحوّل الى القطاع الخاص على الميزانية، وإعادة توظيف العمالة الفائضة عن الحاجة.

أما البطالة التي تفاقمت في البلدان المرسلة للعمالة بفعل أزمة الخليج فما تزال تمثّل مشكلة رئيسة، خاصة في مصر والأردن والجمهورية اليمنية. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات رسمية، فإن المؤشرات تدل على أن البطالة مازالت مرتفعة (في خانة العشرات) في مصر والأردن والجمهورية اليمنية. ولم يؤثر هذا الوضع على مستويات المعيشة فحسب، وإنما انعكس أيضا في ازدياد مظاهر التوتر الاجتماعي. واحتمالات حل مشكلة البطالة في المديين القصير والمتوسط تبدو ضئيلة. بيد أن الضغوط يمكن أن تخف كثيرا إذا ما أصبحت سياسات توظيف الوافدين أكثر ايجابية في الدول الأعضاء التي تعاني نقصا في اليد العاملة.

ثالثا- التطورات القطاعية

اتسمت أسواق النفط في عام ١٩٩٢ بالهدوء النسبي، مقارنة بعام ١٩٩٠ والنصف الأول من عام ١٩٩١، فبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، ظل متوسط سعر البرميل ثابتا عند ١٨ر٥ دولار. وفيما يتعلق بالعرض، شهد العام ١٩٩٢ عودة تدريجية لإنتاج النفط الكويتي الى مستوى يقارب ما كان عليه قبل أزمة الخليج، وبلغ متوسط انتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) ٢٤ر٤ مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى له منذ عام ١٩٨٠. أما بالنسبة للطلب، فلم يزدد إلا بقدر طفيف (أقل من ١ في المائة)، مما يدل على استمرار الكساد في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية، وبطء الانتعاش في الولايات المتحدة، والهبوط الحاد في النشاط الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي سابقا وأوروبا الشرقية (الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي).

وبعد انخفاضه بنسبة ٤ر٢ في المائة في عام ١٩٩١، ارتفع اجمالي انتاج النفط الخام في منطقة الاسكوا من ١٣ر٨٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩١ الى ١٤ر٩٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٢، أي بزيادة نسبتها ٨ر٢ في المائة. إلا ان هذه الزيادة الاجمالية تخفي وراءها تباينا كبيرا فيما بين الدول. فالبلدان التي نجحت في زيادة انتاجها هي العراق (٥٣ر٩ في المائة)، والكويت (١١ ضعفاً)، والمملكة العربية السعودية (٣ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (٧ر٧ في المائة). وفي هذا الصدد، تمكن العراق والكويت من زيادة انتاجهما من مستويات متدنية للغاية، حيث لا يزال انتاج العراق يمثل مجرد سُبع ما كان عليه قبل أزمة الخليج. وفي كل من البحرين والامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية انخفض الانتاج بنسبة ٤ر٢ في المائة، و ٩ر٢ في المائة، و ٢ر١٠ في المائة، على التوالي. وارتفعت حصة المنطقة في مجمل انتاج أوبيك من ٥٦ر٣ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٦١ر٣ في المائة في عام ١٩٩٢، ولكنها ظلت دون مستوى عام ١٩٩٠ بنسبة ٢ر١ في المائة.

كذلك، ازدادت عائدات النفط لمنطقة الاسكوا من ٦٨ بليون دولار في عام ١٩٩١ الى ٧٧ر٥ بليون دولار في عام ١٩٩٢، أي بنسبة ١٣ر٨ في المائة، ولكنها ظلت دون مستوى عام ١٩٩٠ البالغ ٨١ر٧ بليون دولار بنسبة ٥ر٢ في المائة. وسجلت أعلى زيادة في الكويت، حيث بلغت العائدات ٤ر١ بلايين دولار (مقابل ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩١) تليها المملكة العربية السعودية (١٠ر٧ في المائة) والجمهورية العربية السورية (٣ر٨ في المائة). أما في كل من الامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية فانخفضت العائدات بنسبة ٢ر٤ في المائة و ١٦ر٣ في المائة، على التوالي، وذلك أساساً بسبب انخفاض الانتاج. ولا يزال الحظر المفروض من قبل الامم المتحدة يمنع العراق من تصدير النفط، باستثناء ٥٠ ألف برميل يوميا الى الاردن سداداً لديون العراق.

من جهة أخرى، ازدادت حصة بلدان الاسكوا من اجمالي عائدات الدول الاعضاء في اوبيك من ٥٢ر٧ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٥٦ر٧ في المائة في عام ١٩٩٢.

أما الاحتياطي النفطي المؤكد في منطقة الاسكوا بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ فظل ثابتا عند ٥٧٤ر٨ بليون برميل، أي بنسبة ٥٧ر٧ في المائة من إجمالي الاحتياطي النفطي في العالم و ٧٧ر٤ في المائة من اجمالي الاحتياطي النفطي في دول اوبيك. ويمثل الاحتياطي النفطي المؤكد في المملكة العربية السعودية ٢٦٠ر٣ بليون برميل أو ٤٥ر٣ في المائة من اجمالي الاحتياطي النفطي في منطقة الاسكوا و ٢٦ر١ في المائة من اجمالي الاحتياطي النفطي في العالم. ويأتي العراق في المرتبة الثانية، حيث يبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد لديه ١٠٠ بليون برميل، أو ١٧ر٤ في المائة من اجمالي الاحتياطي النفطي في منطقة الاسكوا و ١٠ في المائة من اجمالي الاحتياطي النفطي في العالم. من جهة أخرى، يمثل الاحتياطي النفطي المؤكد في المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة، مجتمعة، ٥٥ر٥ في المائة من الاحتياطي المؤكد في العالم. وهذا الاحتياطي يمكن أن يغطي الانتاج النفطي الحالي للاسكوا لمدة ١٠٥ سنوات أخرى، مقابل ما لايزيد على ٤٣ سنة بالنسبة للعالم ككل. الا ان هذا الرقم يختلف من بلد لآخر في منطقة الاسكوا، حيث يبلغ ١١٥ر٦ سنة بالنسبة للامارات العربية المتحدة و ٨٤ر٤ سنة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، اما في البحرين فلا يتجاوز ٦ر٧ سنوات، وفي الجمهورية العربية السورية يبلغ ٨ر٨ سنوات.

وتحتوي منطقة الاسكوا على ما يزيد قليلا عن ١٧ في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، مما يزيد من احتمالات اسهامها بقدر كبير في التوسع المطرد في سوق الغاز الدولية. ففي عام ١٩٩١، ازدادت معدلات الاتجار العالمي بالغاز الطبيعي ومنتجاته بنسبة ٦ر٤ في المائة، مشكّلة بذلك ٢ر١٥ في المائة من اجمالي الغاز الذي يتم تسويقه. ومع أن معظم الغاز الذي تنتجه المنطقة يخصص للاستهلاك المحلي، إلا ان بلدان الاسكوا ذات الاحتياطي الضخم من الغاز الطبيعي تنفذ مشاريع إنمائية تصديرية (مثل مشروع تنمية حقل الشمال الذي تنفذه قطر على ثلاث مراحل). وتعتبر اوروبا وآسيا أسواقاً محتملة للغاز الطبيعي الذي تنتجه منطقة الاسكوا، حيث تم ابرام عدد من الاتفاقات خلال عام ١٩٩٢ لشراء الغاز فور إتمام تجهيز مرافق الانتاج والتصدير.

وخلال عام ١٩٩٢، ازداد احتياطي الغاز المؤكد في منطقة الاسكوا بنسبة ١٤ في المائة، وذلك بفضل اكتشاف حقول جديدة في عُمان ومصر والجمهورية اليمنية وقطر. والغاز الطبيعي، بمعدلات انتاجه الحالية، يكفي لتغطية احتياجات منطقة الاسكوا كلها لمدة ٢٥٨ سنة، مقابل ٦٥ سنة بالنسبة للعالم.

أما المؤشر القياسي لنمو الانتاج الزراعي في عام ١٩٩٢ فتراوح بين ١ر٧ في المائة في مصر و ٤٨ في المائة في الاردن. وعلى الرغم من زيادة مساحة الاراضي المزروعة بنسبة ٢ر٥ في المائة، فإن انتاج المنطقة من الحبوب قد انخفض بنسبة ٣ر٥ في المائة عمّا كان عليه في العام السابق. وفي انتاج الخضر، حققت المنطقة نمواً بلغت نسبته ٣ر٨ في المائة بفضل التوسع في استخدام البيوت البلاستيكية في معظم بلدان الاسكوا. كما ازداد انتاج الفاكهة بنسبة ١ر٨ في المائة. كذلك، حقق انتاج البقول والبطاطا وشمندر السكر معدلات زيادة معتدلة. أما انتاج محاصيل الزيوت فتناقص، بينما حقق الانتاج الحيواني (لحوم الماشية والدواجن، والبيض، ومنتجات الالبان) قدراً من النمو تباين من بلد لآخر.

وفي عام ١٩٩١، قدرت حصة السلع الزراعية في اجمالي الواردات بحوالي ١ر١٧ في المائة، بينما لم تتجاوز حصتها من الصادرات ٦ر٢ في المائة. وقد انخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي من ٥ر١٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى حوالي ١١ بليون دولار في عام ١٩٩١. إلا ان هذا الانخفاض لا يتعدى كونه ظاهرة قصيرة الأمد مرتبطة بالوضع في العراق والكويت.

وفي عام ١٩٩١، تقلص انتاج الصناعة في منطقة الاسكوا بنسبة ٣ر٨ في المائة (القيمة المضافة محسوبة بالأسعار الجارية) بعد أن سجل نموا لم يتجاوز ٧ر٢ في المائة في عام ١٩٩٠. وقد حدث هذا التقلص رغم الانتعاش الكبير الذي حققته الكويت. وباستثناء العراق (الذي ظل قطاع الصناعة فيه يعاني من آثار أزمة الخليج) والكويت، سجل قطاع الصناعة في المنطقة معدل نمو بلغ ٨ر٨ في المائة، الأمر الذي يرجع أساساً الى قوة أداء صناعات الاغذية والمشروبات والملابس والتشييد.

وباستثناء العراق والكويت - اللذيْن تركزت أنشطة التصنيع فيهما، أساساً، على أعمال التعمير والترميم - ظل الأداء الصناعي قويا. وفي عام ١٩٩١، ازدادت الحصة النسبية لمجموعة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في النشاط الصناعي، وذلك نتيجة لتدمير القاعدة الصناعية العراقية والحظر. وسوف يتوقف مستقبل قطاع الصناعة، بصفة أساسية، على تحسن مناخ الاستثمار، وعلى القدرة على حشد الاستثمارات المحلية الخاصة والأجنبية، وكذلك على مدى النجاح في ايجاد اسواق تصدير لمنتجات المنطقة. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن نمو صناعتها البتروكيماوية سيعتمد، الى حد كبير، على مدى نجاح هذه الدول في التفاوض مع بلدان الاتحاد الاوروبي على تحسين شروط النفاذ الى الاسواق الاوروبية. وفي بلدان الاقتصاد المتنوع، خاصة مصر والاردن، سيتحسن أداء قطاع الصناعة بنجاح برامج التكيف الاقتصادي الجاري تنفيذها.

واصل قطاع النقل في منطقة الاسكوا نموه القوي في عام ١٩٩٢. ذلك ان معظم بلدان المنطقة تُولي حاليا أولوية عليا لمشاريع النقل ضمن برامجها الانمائية. كما يجري بذل الجهود لتقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية في التنفيذ. ولا يزال توزيع الاستثمارات على البنية التحتية وفقا لوسائط النقل المختلفة موضع اهتمام بالغ، مع اختلاف في الاولويات من بلد لآخر فيما يتصل بوسائط نقل بعينها. ومن بين الأهداف الاساسية لخطط وسياسات النقل بلوغ المستوى الأمثل في توفير خدمات النقل، وتوسيع شبكات النقل، وتهيئة الظروف اللازمة للتنافس او التكامل بين شتى وسائط النقل.

وعلى الرغم من قوة أداء قطاع النقل بوجه عام، فان النقل البحري ما زال يعاني من آثار أزمة الخليج، كما يتبين من انخفاض الحمولة الساكنة للاسطول التجاري.

وفي عام ١٩٩١، انخفضت القيمة الاجمالية لصادرات المنطقة بالدولار (باستثناء العراق والكويت) الى ٨٩ر٣ بليون دولار، أي بنسبة ١٢ر٩ في المائة، وذلك نتيجة لعودة أسعار النفط الى ما كانت عليه قبل أزمة الخليج، واشتداد وطأة الحظر الاقتصادي على العراق، واستمرار الآثار السلبية لأزمة الخليج على التجارة. وعلى الصعيد الدولي، تأثر الأداء التصديري للمنطقة بفعل الكساد الاقتصادي والصعوبات الاقتصادية والمالية المتزايدة التي تواجه الاتحاد السوفياتي سابقا (الذي كان شريكا تجاريا قويا لبعض بلدان المنطقة) وسائر بلدان اوروبا الشرقية.

وباستثناء المملكة العربية السعودية وقطر، اللتيْن ازدادت قيمة صادراتهما، في عام ١٩٩١ بنسبة ١٠ في المائة و ٦ر٤ في المائة، على التوالي، سجلت بقية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضاً تراوح بين ٩ر٤ في المائة في البحرين و ٥ر٦ في المائة في عمان.

وسجّلت الجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية، وهما من الدول غير النفطية، انخفاضا حادا في الصادرات بلغ ٨ر٢٨ في المائة و ٦ر٢٢ في المائة، على التوالي. وقد جاء هذا، في الجمهورية اليمنية، نتيجة لتقلص الصادرات النفطية، بينما جاء في الجمهورية العربية السورية نتيجة لتوقف العمل، في شباط/فبراير ١٩٩١، بالترتيبات التي كان متفقاً عليها مع الاتحاد السوفياتي سابقا (والتي ساعدت على زيادة الصادرات خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠). أما مصر فسجلت ارتفاعا كبيرا (٤١ في المائة) بفضل ازدياد صادراتها النفطية بنسبة ٥٠ في المائة. كما ازدادت صادرات الاردن بنسبة ٥ر٦ في المائة، على الرغم من أن السوق العراقية - وهي أكبر سوق وحيد للصادرات الاردنية - ظلت مغلقة بسبب الحظر المفروض من جانب الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٩١، تجاوزت القيمة الاجمالية لواردات المنطقة بالدولار (باستثناء العراق) ما مجموعه ٧٢ بليون دولار، مما ينطوي على معدل نمو ضئيل تزيد بنسبة ٩ر٢ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٠. وباستثناء مصر والاردن، اللذين انخفضت فيهما الواردات بنسبة ٧ر١٥ في المائة و ٥ر٣ في المائة، على التوالي، ازدادت الواردات في جميع بلدان الاسكوا بمعدلات تراوحت بين ٤ر٤٥ في المائة في لبنان و ٤ر٩ في المائة في البحرين.

وتشير البيانات الجزئية الأولية الى تحسن أداء التصدير والاستيراد في عام ١٩٩٢.

أما التحسن الذي سجلته المنطقة في قدرتها على تمويل الواردات من عائدات التصدير في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠- عندما ارتفعت نسبة الصادرات الى الواردات بنسبة ٣١ في المائة و ١١ في المائة، على التوالي- فقد انحسر جزئيا في عام ١٩٩١ بفعل انخفاض الصادرات وازدياد الواردات.

كما أن التوزيع الجغرافي لصادرات المنطقة ظل، الى حد كبير، في صالح دول اقتصاد السوق المتقدمة، رغم أن حصتها الاجمالية انخفضت من حوالي ٥٤ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٥١ر٧ في المائة في عام ١٩٩٢. ومن جهة أخرى، زادت حصة سائر الشركاء التجاريين للمنطقة زيادة طفيفة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ (البلدان النامية من ٢٣ في المائة الى ٢٤ في المائة، والصادرات بين بلدان المنطقة من ٩ في المائة الى ٩ر٥ في المائة، ودول الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا من ٢ر٢ في المائة الى ٢ر٥ في المائة، وبقية دول العالم من ١١ر٨ في المائة الى ١٢ر٣ في المائة).

وسجّلت دول اقتصاد السوق المتقدمة مكاسب أخرى باعتبارها المورّد الرئيس للمنطقة. فبعد الزيادة الكبيرة في حصتها من الواردات في عام ١٩٩١، سجلت هذه الدول عام ١٩٩٢ تحسنا آخر زاد حصتها من ٦٠ر٧ في المائة الى ٦١ر٧ في المائة، مقابل متوسط بلغ ٥٧ر١ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٢، ازدادت أهمية الولايات المتحدة فبلغت حصتها ١٧ر٦ في المائة، مقابل ١٥ر٩ في المائة في عام ١٩٩١، ومقابل متوسط بلغ ١٢ر٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. وفي الوقت الذي تراجعت فيه أهمية الاتحاد الاوروبي، فقد بقيت الولايات المتحدة المورّد الرئيس للمنطقة. وانخفضت الواردات من سائر البلدان النامية انخفاضاً طفيفاً، إلاّ أن أكبر انخفاض طرأ كان على الواردات بين دول المنطقة، حيث تقلصت حصتها من ٧ر٧ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٤ر٧ في المائة في عام ١٩٩٢.

أما اجمالي رصيد الحساب الجاري للمنطقة (باستثناء العراق والكويت ولبنان لعدم توافر بيانات عنها) فارتد الى وضع العجز في عام ١٩٩١ بعد أن سجل فائضا بلغ ٣ر٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٩ و ٤ر٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٠. والعجز الذي بلغ ٢١ر٨ بليون دولار في عام ١٩٩١ كان انعكاسا لانخفاض الفائض التجاري من ٢٩ر٦ بليون دولار الى ٢٦ر٩ بليون دولار، ولتضاعف كل من العجز في حساب الخدمات (من ١٥ر٨ بليون دولار الى ٣٠ر٨ بليون دولار) والعجز في التحويلات بلا مقابل (من ٩ر٥ بلايين دولار الى حوالي ١٨ بليون دولار).

وقد تدهور إجمالي الحساب الجاري للمنطقة رغم تحسنه في دول الاقتصاد غير النفطي. فقد زاد اجمالي فائض هذه المجموعة من ١ر٩ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٣ر١ بلايين دولار في عام ١٩٩١، نتيجة لارتفاع فائض حساب الخدمات بما يتجاوز الضعف، وازدياد صافي التحويلات بمبلغ ٧ر٠ بليون دولار. وتصدرت هذه المجموعة مصر، التي زاد فائضها من ٢ر٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ١ر٩ بليون دولار في عام ١٩٩١، يليها الاردن الذي نجح في تحويل العجز البالغ ١ر٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى فائض بلغ ٤ر٠ بليون دولار في عام ١٩٩١. أما الجمهورية العربية السورية فتقلص فائضها بما يتجاوز ٥٠ في المائة بسبب الانخفاض الحاد في الفائض التجاري وازدياد العجز في حساب الخدمات.

وباستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، شهدت المنطقة زيادة في قيمة اجمالي الاحتياطيات الدولية من ٣١ر٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٣٦ر٤ بليون دولار في عام١٩٩١. وتطهر هذه الزيادة التحسن في وضع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من ٢٢ر٦ بليون دولار الى ٢٤ر٩ بليون دولار) وفي وضع سائر بلدان الاسكوا، ولا سيما مصر (من ٨ر٨ بلايين دولار الى ١١ر٤ بليون دولار).

وتشير المعلومات الجزئية المتوفرة عن عام ١٩٩٢، الى حدوث تحسن طفيف في الوضع الاجمالي لاحتياطيات المنطقة، فقد شهدت مصر والكويت زيادات ملحوظة، بينما شهدت المملكة العربية السعودية انخفاضا ملموسا في احتياطياتها.

والتحسن الذي سجلته الاحتياطيات الدولية للمنطقة ساعد الدول الاعضاء على تمويل وارداتها وتغطية غير ذلك من بنود الانفاق بالعملات الأجنبية، مما قلّل من تعرضها للتأثيرات الخارجية. وقد ازدادت نسبة الاحتياطيات الى الواردات في المنطقة ككل من ٣ر٥ شهور في عام ١٩٩٠ الى ٦ر٦ شهور في عام ١٩٩١. بيد ان التحسن في نسبة الاحتياطيات الى الواردات كان أكبر بكثير في دول الاقتصاد غير النفطي منه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ازداد من ٦ر٤ شهور الى ٨ر٢ شهور في المجموعة الاولى من الدول، مقابل زيادة من ٦ر١ شهور الى ٦ر٨ شهور في المجموعة الثانية.

وفي عام ١٩٩٢، ظلت الميزانية والتخطيط المالي الحكوميان في منطقة الاسكوا تعانيان من آثار أزمة الخليج، وإن كان ذلك بدرجة أقل مما كان عليه الحال في العامين السابقين عندما أثرت الأزمة بشكل خطير على توفر الموارد المالية وأنماط الانفاق، وحيث حظي الدفاع والأمن بالجانب الأعظم من الاعتمادات المالية. وفي عام ١٩٩٢، استهدفت ميزانيات معظم بلدان الاسكوا استعادة التوازن المالي والاقتصادي. فقد أمكن، الى حد كبير، احتواء العجز المتزايد في ميزانيات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك أساسا بفضل ازدياد عائدات النفط الحكومية والحد من النفقات (التي يُعزى جانب كبير منها الى الالتزامات المالية الناجمة عن أزمة الخليج). كذلك، أمكن احتواء الصعوبات المالية التي واجهها عدد من بلدان الاسكوا الاخرى غير الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعقاب أزمة الخليج، وهي صعوبات ناشئة عن فقدان المصادر المالية الأجنبية وانخفاض القدرة على الحفاظ على مستويات الانفاق، لا سيما الجارية منها. وقد أمكن احتواء تلك الصعوبات بفضل ما بذلته بعض هذه الدول من جهود في سبيل تحسين عملية حشد الموارد المالية المحلية وترشيد الانفاق.

أما تمويل العجز في ميزانيات معظم بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فكان يتم، في جانب منه، عن طريق الاقتراض (محليا وخارجيا)، وفي جانب آخر، عن طريق السحب من الموجودات في الخارج، مما أدى الى زيادة حادة في مديونية هذه البلدان وانخفاض هائل في موجوداتها المالية بالخارج. فالتقديرات تشير الى ان اجمالي ديون هذه الدول بلغ حوالي ٩٠ بليون دولار في نهاية ١٩٩٢، تبلغ الديون المحلية منها ٦٥ بليون دولار، والديون الخارجية ٢٥ بليون دولار.

وفي بلدان أخرى في منطقة الاسكوا، تم تمويل جانب من العجز في الميزانيات، عن طريق الاقتراض، ولا سيما محليا، وجانب آخر منه عن طريق تحسين أساليب تحصيل الضرائب. وفي بعض هذه البلدان، ظل العجز في الميزانية - كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي - مرتفعا رغم الجهود المبذولة لتقليله عن طريق زيادة قاعدة الايرادات وترشيد الانفاق. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات الى ان نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي في مصر بلغت حوالي ٦ر٥ في المائة في عام ١٩٩٢، أي بما يزيد بنسبة ٢ر٥ في المائة عن النسبة المستهدفة في برنامج التكيف الهيكلي لذلك البلد. وفي الاردن، بلغت هذه النسبة حوالي ٩ في المائة، أي بزيادة نسبتها ٣ في المائة عن النسبة المستهدفة في برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وتشير التقديرات الى ان اجمالي الدين الخارجي لمنطقة الاسكوا قد تجاوز ١٨٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢، يعود جانب كبير منه الى مصر والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق. أما الدين الخارجي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فمعظمه مستحق على القطاع الخاص و/أو القطاع العام بضمان حكومي، ولذلك فانه لا يمثل عبئاً مالياً كبيرا على هذه الدول، لأن بامكانها الاعتماد على مواردها المالية الخارجية، التي لا تزال ضخمة، لخدمة هذا الدين. وعلى النقيض من ذلك، فان الدين الخارجي لسائر بلدان الاسكوا يمثل عبئا ثقيلاً على الامكانيات المالية لهذه البلدان، خاصة المكتظ منها بالسكان. غير أن عددا من هذه الدول قد تمكن من إعادة جدولة جانب كبير من دينه الخارجي. فعلى سبيل المثال، تمكن الاردن، خلال السنوات القليلة الماضية، من إعادة جدولة معظم دينه غير التجاري (الثنائي ومتعدد الأطراف). وفي الآونة الأخيرة (شباط/فبراير ١٩٩٣) اتفق الاردن مع نادي لندن (الدين التجاري) على شراء دينه بنسبة ٣٧ في المائة من القيمة الاسمية لأصل الدين، وبنسبة ٤٨ في المائة من القيمة الاسمية للفائدة.

وفي عام ١٩٩٢، كانت السيولة المصرفية مرتفعة في معظم بلدان الاسكوا، خاصة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك نتيجة لعودة الودائع التي تم سحبها خلال أزمة الخليج ونتيجة لزيادة الانفاق الحكومي. وللوفاء بشرط بلوغ نسبة رأسمال كافية - وهو شرط حدده بنك التسويات الدولية - عمدت معظم بنوك منطقة الاسكوا، خاصة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الى زيادة رأسمالها المدفوع، إما باللجوء الى الاحتياطيات المالية او بإصدار أسهم عادية وطرحها في سوق المال المحلية.

ومن غير المنتظر أن تختلف الصورة الاقتصادية للمنطقة ككل في عام ١٩٩٣ عما كانت عليه في عام ١٩٩٢. فالاحتمالات ستتوقف، الى حد كبير، على ما يلي: (أ) الوضع في سوق النفط الدولية، (ب) التقدم المحرز في مفاوضات السلام للشرق الاوسط، (ج) الاستقرار الداخلي والتطورات السياسية (لاسيما في العراق)، (د) حالة التعاون بين الدول الاعضاء، (هـ) مدى النجاح في إزالة الاختلالات الهيكلية وضمان الظروف اللازمة لتحقيق تنمية مستديمة.

اما الوضع في سوق النفط فلا يُنتظر أن يختلف كثيرا عن الاتجاهات الأخيرة. والتغير الكبير الوحيد الذي يمكن أن يحدث هو عودة العراق الى سوق النفط. فطاقته الانتاجية الضخمة وحاجته الماسة للنقد الأجنبي، يُنتظر أن يسعى العراق، في أول الأمر الى بلوغ أقصى مستويات الانتاج والتصدير ومن شأن هذا أن يحد من قدرة أوبيك على إبقاء العرض عند المستويات المتمشية مع الطلب العالمي، مما يؤثر سلبيا على أسعار النفط المتدنية أصلاً. ومن غير المنتظر أن يزداد الطلب العالمي على النفط كثيرا في عام ١٩٩٣، وذلك أساساً نتيجة لاستمرار التباطؤ في مجمل النشاط الاقتصادي العالمي.

وبينما تظل التوقعات في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالنفط، فإن من المنتظر أن تستمر في التوسع القطاعات غير النفطية .

وفي دول الاقتصاد المتنوع غير النفطية، تتباين التوقعات لعام ١٩٩٣ من بلد لآخر. ففي مصر، سيتوقف الأداء الاقتصادي على قدرة الحكومة على مواصلة عملية الاصلاح الاقتصادي بنفس الزخم، لا سيما

في اتجاه التحول الى القطاع الخاص وترشيد عمليات المؤسسات العامة وادارتها. كما أن الأداء الاقتصادي في ذلك البلد سيتوقف على حجم عائدات النفط والسياحة والتحويلات المالية. وبينما تتوقف عائدات النفط على مستوى أسعاره، التي لا ينتظر أن تتغير كثيرا في عام ١٩٩٣، فان عائدات السياحة يمكن أن تتأثر سلبيا بالاتجاهات والأعمال المعادية للسياح، والتي أدت بالفعل في الربع الأخير من عام ١٩٩٢ الى انحسار كبير في معدل قدوم السائحين.

وفي الاردن، ينتظر أن يستمر الاقتصاد في النمو بمعدلات مُرضية، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في عام ١٩٩٢. وسوف يتوقف الأداء الفعلي، الى حد كبير، على مدى نجاح الاردن في جذب استثمارات اضافية (أجنبية ومحلية) وفي ايجاد مصادر معونة ومنافذ تصديرية بديلة، وهذا مجال يمكن للقطاعين العام والخاص، أن يحققا فيه نتائج ايجابية بجهودهما المتضافرة.

وفي الجمهورية العربية السورية، سيتوقف الأداء الاقتصادي، الى حد كبير، على أداء قطاع الزراعة، وعلى عائدات النفط، وكذلك على ازدياد استثمار القطاع الخاص - وهي مجالات تبعث على الأمل.

وفي الجمهورية اليمنية، ينتظر أن يستمر الأداء الاقتصادي الضعيف في عام ١٩٩٣. فالبلد لا يزال يعاني نقصا في احتياطي العملات الاجنبية، وذلك بسبب تقلص التحويلات المالية والمعونات والصادرات النفطية. وعلاوة على ذلك، فان الانتعاش الاقتصادي لا يزال يعرقله عدم احراز تقدم في ترجمة اتفاق الوحدة لعام ١٩٩٠ الى سياسات ومؤسسات عملية.

أما التوقعات بالنسبة للاقتصاد اللبناني في عام ١٩٩٣ فتبدو ايجابية شريطة استمرار، اتجاهاته الحالية. كما أن هذه التوقعات ستتحسن اذا ما نجحت الحكومة في الوفاء بوعودها الرئيسة.

وبالنسبة للدول التي تضررت بأزمة وحرب الخليج، لا سيما الأردن والجمهورية اليمنية، فان التقدم البطيء في اتجاه تحقيق توافق اقليمي سيظل يلقي ظلاله على الاداء الاقتصادي فيها.

رابعا- التطورات الاجتماعية

لا تزال بلدان منطقة الاسكوا تحاول التكيّف مع التغيرات الاجتماعية الهائلة التي برزت في أعقاب أزمة الخليج. ذلك أن هذه الأزمة قد عملت على تفاقم المشاكل القائمة أصلاً، بما فيها البطالة، وتفاوت مستويات المعيشة، والفقر، وتعاطي المخدرات، والعجز الجسدي والعقلي، واللاجئون والعائدون. وفي عدد من الدول الأعضاء، أدى ارتفاع النمو السكاني وضخامة عدد العائدين وانحسار تدفق المعونات الى تفاقم مشكلة الفقر. وازداد الوضع سوءاً بفعل عدم كفاية فرص العمل ونقص المرافق الصحية والتعليمية وغيرها من المرافق الاجتماعية، لاسيما في المناطق الريفية. كذلك أدى تدهور الأوضاع في الريف الى نزوح أعداد هائلة من السكان وازدياد الفقر في المدن. ففي العراق، طرأت زيادات سريعة على مستويات الفقر نتيجة لأزمة وحرب الخليج وللحظر الاقتصادي المفروض عليه من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي الأردن، الذي يعيش حوالي ٣٠ في المائة من سكانه دون حد الفقر، أضافت أزمة

الخليج ضغوطاً أخرى. وفي الجمهورية اليمنية، التي لا تتوافر أرقام عنها، تشير الدلائل الى ان مستوى الفقر سيزداد نتيجة لعودة ما يربو على ٨٥٠ ٠٠٠ نسمة من منطقة الخليج، فضلاً عما يتراوح بين ٤٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ من الصومال وأنحاء أخرى من شرق افريقيا.

أما انتشار التعليم في المنطقة فهو في استمرار مطرد، الأمر الذي ينعكس في تحسن معدلات محو الأمية لدى الكبار، وتزايد اجمالي نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وانشاء مؤسسات للتعليم العالي جديدة ومتخصصة لتدريس التخصصات الجديدة بمشاركة متزايدة من جانب القطاع الخاص.

ولا تزال الأوضاع الصحية في المنطقة في تحسن مستمر، مع تزايد عدد الخطط والبرامج الصحية المنهجية التي تنفذ حاليا في معظم الدول الأعضاء في الاسكوا. وبفضل ذلك، ازداد متوسط العمر المتوقع، وانخفضت معدلات وفيات الرضع، وازدادت انتاجية اليد العاملة. وخلافاً لهذه الصورة، استمر الوضع الصحي في العراق في التدهور، لعدم كفاية الامدادات والخدمات الطبية. كما أدى الى ارتفاع معدل وفيات الرضع أربعة أضعاف وعودة الكوليرا والتيفوئيد اللذين كان قد تم القضاء عليهما.

وفي السنوات الأخيرة، ازدادت مشكلة العجز في منطقة الاسكوا، بمعدلات سريعة، نتيجة للنزاعات المسلحة، كحرب الخليج وقمع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، فإن العجز الجسدي الناجم عن أعمال العنف يؤدي الى صدمات نفسية. ذلك أن أزمة وحرب الخليج، فضلاً عن استمرار الحظر المفروض على العراق، قد زادت من انتشار حالات العجز في ذلك البلد. فالأمراض المفضية الى العاهات آخذة في الازدياد بسبب نقص اللقاحات والافتقار الى شروط الصحة العامة.

ويشهد هيكل الأسرة في منطقة الاسكوا تحوّلات جذرية. ذلك أن التحضر السريع، والتصنيع، والهجرة، والنزاعات المسلحة، والاضطرابات السياسية، قد أدت تدريجيا الى اضعاف القيم المتوارثة. وبعض المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية، ومنها زيادة مشاركة المرأة في العمل، أثرت على نسيج الأسرة في منطقة الاسكوا وأدت الى تغيير الاتجاهات والقيم المرتبطة بالعلاقات بين أفراد الأسرة. كذلك، فإن تكوين الأسرة العادية في المنطقة لا تزال تغلب عليها فئة الأطفال والشباب (أكثر من ٦١٫٧ في المائة) وهو أمر ينطوي على ارتفاع كبير في نسب الاعالة الاقتصادية. وعلى الرغم من هذا التغير السريع في الهيكل الوظيفي للأسر والمجتمع، بوجه عام، فإن الروابط الأسرية في المنطقة لا تزال قوية، كما أن الأسرة ما زالت تعتبر مصدر التماسك والسند بالنسبة لافرادها.

مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنسبة لمنطقة الاسكوا، ١٩٩٠-١٩٩٢

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢(f)
الناتج المحلي الاجمالي (ببلايين الدولارات)(ب)	٢٦٦ر٣	٢٤٩ر٦	٢٦٠ر٩
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (كنسبة مئوية)	(٧ر٣)	(٦ر٣)	٤ر٥
الديون الخارجية (ببلايين الدولارات)	١٥٣ر٠	١٥٧ر٢	١٨٠
مدفوعات خدمة الديون (ببلايين الدولارات)	١٤ر٥	١٥ر٤	..
نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي (كنسبة مئوية)	٥٤ر٥	٥٨ر٢	..
الصادرات (ببلايين الدولارات)	١٠٢ر٦(ج)	٨٩ر٣(د)	..
الواردات (ببلايين الدولارات)	٧٠ر١(ج)	٧٢ر١(هـ)	..
الميزان التجاري (ببلايين الدولارات)	٣٢ر٥	١٧ر٢	..
رصيد الحسابات الجارية (ببلايين الدولارات)	٤ر٣	(٢١ر٨)(و)	..
الاحتياطيات الدولية (ببلايين الدولارات)	٣١ر٤(ز)	٣٦ر٤(ح)	..
نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات (بالأشهر)	٥ر٣	٦ر٦	..
انتاج النفط (بملايين البراميل يوميا)	١٤ر٢٩	١٣ر٨٢	١٤ر٩٦
عائدات النفط (ببلايين الدولارات)	٨١ر٧	٦٨ر٠	٧٧ر٥
الاحتياطي النفطي المؤكد (ببلايين البراميل)	٥٦٩ر٢	٥٧٤ر٩	٥٧٤ر٨
نسبة الاحتياطي النفطي المؤكد الى اجمالي الاحتياطي النفطي العالمي (كنسبة مئوية)	٥٧ر٦	٥٨ر٠	٥٧ر٧
نسبة الاحتياطي النفطي المؤكد الى الانتاج النفطي (بالسنوات)	١٠٩ر١	١١٢ر٥	١٠٥ر٢
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي الى اجمالي احتياطي الغاز العالمي (كنسبة مئوية)	١٧ر٠	١٦ر٧	١٧ر٠
الواردات الزراعية (ببلايين الدولارات)	١٤ر٩	١٣ر٤	..
الصادرات الزراعية (ببلايين الدولارات)	٢ر٥	٢ر٤	..
الميزان التجاري الزراعي (ببلايين الدولارات)	(١٢ر٥)	(١١ر٠)	..
القيمة المضافة في الصناعات التحويلية (ببلايين الدولارات)	٢٣ر٠	..	..

المصدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر قطرية ودولية.

ملحوظة: تدل علامة ( ) على عجز أو قيمة سلبية. وتدل علامة .. على بيانات ناقصة أو غير متوفرة.

(f) تقديرات أولية.

(ب) بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة.

(ج) الأرقام الخاصة بالعراق والكويت لا تغطي سوى سبعة أشهر، وتبلغ في مجموعها ٩ر٥ بلايين دولار و ٨ر٥ بلايين دولار للصادرات، و١ر٥ بلايين دولار و ٣ر٣ بلايين دولار للواردات، على التوالي.

(د) باستثناء العراق والكويت.

(هـ) باستثناء العراق.

(و) باستثناء العراق والكويت ولبنان.

(ز) باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية؛ أما الأرقام الخاصة بالجمهورية اليمنية فلا تغطي سوى الربع الأول.

(ح) باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية.